

التحولات الرقمية وأثرها على حماية حقوق الملكية الفكرية

أ.م.د. هلا العريس

كلية الحقوق_ الجامعة الاسلامية في لبنان

hala.alarees@gmail.com

م.م. محمد رضا علي

جامعة النهرين / كلية هندسة المعلومات

muhamedridha16@gmail.com

الملخص

أدى دخول تقنية الحاسبات الآلية وتحولات البيئة الرقمية في مختلف النشاطات العلمية والبحثية والثقافية وغيرها إلى ضرورة دراسة انعكاساتها على العديد من القضايا والمحالات الحياتية الجديدة التي لم تكن موجودة منذ منتصف القرن العشرين.

ومن بين هذه المحالات حق التأليف والملكية الفكرية في ظل تكنولوجيا المعلومات والمعرفة، فالانفجار الهائل في مجتمع المعرفة والاتصالات بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في مجال التقدم العلمي والابتكار التكنولوجي وظهور البيئة الرقمية اثر على الملكية الفكرية وأدى إلى التوسع في نطاق حمايتها ومد فترات الحماية، وزاد من حالة القلق بشأن كيفية ممارسة حقوق الملكية في عدد من المجالات الفكرية، حيث أن هذه الممارسة قد تنعكس بالسلب على حدود الإبداع والابتكار ونشر المعرفة بدلاً من التشجيع والتحفيز والدعم، إن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم بالانتقال من كل ما هو تقليدي إلى رقمي، كان له تأثير إيجابي على التنمية، فالرقمنة عملت على تسهيل وزيادة سرعة تدفق المعلومات مع توفير وقت وجهد أقل، حيث أصبح نفاذ المعلومات مرن ودون قيد، غير أن ذلك خلق العديد من المشاكل كالقرصنة والاعتداءات الواقعة على حقوق الملكية الفكرية، هذه الأخيرة التي تعد نتاج فكر الإنسان وإبداعه، الأمر الذي أوجب إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة مثل هذه الإشكاليات، فالتحول الرقمي هو دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال، مما يغير بشكل جذري كيف تعمل وتقدم القيمة للعملاء.

المقدمة

على الرغم من الفائدة التي جلبتها البيئة الرقمية الحديثة للمجال الفكري، إلا أنها أثرت سلباً على بعض الثوابت الأساسية المكونة لحرية الإنسان وحقوقه في مجال الإبداع، فأصبحنا نلاحظ فوضى النشر الذي ساهمت فيه دون قصد الأوعية الرقمية الحديثة والنشر الإلكتروني، والذي أدى إلى ذوبان ما يسمى بالملكية الفكرية، خاصة في بعض البلدان التي لا تمتلك الخبرة والقدرة وكذا البنية التحتية لمواكبة القوانين المنظمة والحفاظة لحقوق الإبداع والتأليف، وتعاني العراق من مشاكل في حفظ حقوق المبدعين والمؤلفين في البيئة الكلاسيكية للنشر، وهو ما تجده في مشكلات الإبداع القانوني والحماية الفكرية للمؤلفين والناشرين والمبدعين نتيجة لظهور البيئة الإلكترونية.

واصبحت حماية حقوق الملكية الفكرية بجانبها الملكية الصناعية والملكية الأدبية، تحدياً كبيراً يواجه اصحاب الأفكار والابتكارات وتحدياً أكبر للمشرعين الوطنيين والأجانب وقد صدرت عدة اتفاقيات دولية

لتنظيم وتقنين مجالات حقوق الملكية الفكرية، كما تلتها حركات تشريعية في دول عديدة من الدول والكيانات التي تهتم بالملكية الفكرية والتي لمست من قديم الأزل، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحماية حقوق الملكية الفكرية وبطبيعة الحال كانت عقود استغلال حقوق الملكية الفكرية هي الوعاء القانوني الذي يتم فيه تفريغ مثل كل هذه الأشكال من الاتفاقات وتنظيم الحقوق لجميع الأطراف كانت شروط موضوعية أو شكلية.

وفي ظل التطور التكنولوجي الهائل وثورة تقنية المعلومات وتحول العالم الي قرية صغيرة وسرعة تداول البيانات والمعلومات والثورة الرقمية الهائلة في كل المجالات، كان لابد من أن يؤثر هذا النمو التكنولوجي الرقمي جنباً الى جنب قوة الحصول على البيانات والمعلومات وسفر الأفكار والبتكرات بضغطه زر الي ابعد بلاد العالم، واصبحت التكنولوجيا الرقمية في راحة يد ملايين من سكان العالم، فكان ولا بد وان تظهر الحاجة إلى ضمان استقرار هذه المعاملات وحماية الملكية الفكرية.

اولا: الهدف من الدراسة.

نهدف من هذه الدراسة بحث اثار التحول الرقمي والسياسات الرقمية على حماية الحق في الملكية الفكرية، ونهدف إلى تبيان واقع وتحديات حقوق الملكية الفكرية في ظل التكنولوجيا الحديثة وآليات حمايتها.

ثانيا: سبب اختيار موضوع الدراسة.

سبب دراستنا لهذا الموضوع اهتمامنا بمجال حقوق الملكية الفكرية والرقمنة، والدور الذي تلعبه في تطوير وتنمية الاقتصاد، فتصدرت تقنيات التحول الرقمي دول العالم بأهتمام منقطع النظير مما كشف عن ضرورة الاعتماد بشكل كبير على الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر وأسرع وبشكل دقيق، وكذلك بحث الأثر الايجابي او السلبي في تجنب اشكاليات الأخطاء البشرية وتقليل الجهد المبذول وتوفير خدمات الكترونية معاصرة يمكنها من توفير خدمات شمولية وتحقيق عدالة رقمية وتحقيق أمن سيبراني وحماية الخصوصية وامن البيانات والمعلومات للمواطنين بشكل ادق.

ثالثا: مشكلة الدراسة:

أصبح لتكنولوجيات الاتصال الحديثة وكذا لتحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة دور أساسي في زيادة حجم الإنتاج الفكري، وزيادة حركية تبادل المواد العلمية والثقافية على المستوى العالمي والعربي، وأمام هذا التطور التكنولوجي ظهرت الحاجة إلى حماية هذا الإنتاج الفكري من الضياع وتوفير الرعاية القانونية الموضوع الملكية الفكرية في ظل البيئة الرقمية.

وقد برز الحديث عن حقوق الملكية الفكرية بقوة في الآونة الأخيرة، وخاصة بعد ظهور الإنترنت وانتشار المحتوى الرقمي وإتاحته على الشبكة العنكبوتية، وما تبعه من سهولة في النسخ والتعديل والتي أدت بدورها إلى تزايد القيمة الاقتصادية مجتمع المعرفة والموارد الذهنية في دول العالم المختلفة^١.

وقد أثر ذلك بالطبع سلباً على حدود الإبداع والابتكار ونشر المعرفة، وكان لها انعكاسات خطيرة على حقوق الملكية الفكرية في العديد من البلدان العربية، ولاسيما في العراق التي باتت واحدة من البلدان العربية التي تبحث عن آليات جديدة لحماية حقوق الملكة الفكرية في ظل تحولات البيئة الرقمية المستحدثة، وتتمثل مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على التطورات الحديثة والتحديات التي تواجه حقوق التأليف بالنسبة للإنتاج الفكري الرقمي في ظل المواد المرقمنة التي تبت عبر الإنترنت، وعليه نطرح التساؤل الآتي: ما مدى اثر التحولات الرقمية على حماية حقوق الملكية الفكرية مع المستجدات التكنولوجية والتحول الرقمي؟

رابعا: مناهج الدراسة.

سيتم اتخاذ المنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال دراسة كيف سيتيح مجال السياسات الرقمية (الرقمنة) في تقليل أو تفادي هذه الأشكاليات من خلال التجول بين الآثار الأيجابية أو السلبية لهذا التحول الرقمي على الملكية الفكرية.

خامسا: تصميم البحث.

من أجل الإلمام بجميع جوانب موضوع هذا البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة، فقد اعتمدنا على التقسيم الثنائي وفقاً لمنهجية البحث العلمي، من خلال تقسيم موضوعات البحث إلى مقدمة اتبعناها بـ مبحثين نتناول في المبحث الأول تحولات البيئة الرقمية في ظل حقوق الملكية الفكرية ونخصص المبحث الثاني لدراسة واقع حقوق الملكية الفكرية واثرها في ظل التحول الرقمي ثم نقسم كل مبحث إلى مطلبين ثم نتوصل إلى خاتمة وعدة نتائج وتوصيات ثم نتبعها بقائمة مصادر ومراجع البحث وفهرس المحتويات.

المبحث الأول

تحولات البيئة الرقمية في ظل حقوق الملكية الفكرية

تعد تحولات البيئة الرقمية مجموعة من التغيرات التكنولوجية والتقنية الحديثة التي أفرزت الثورة المعرفية الرابعة في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وقد أثرت بشكل جذري على مجتمع المعلومات وهويته، وعززت من قيمة المعرفة واختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة^١.

كما تعرف البيئة الرقمية بأنها: "البيئة التي تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية الحديثة وتشمل عدداً هائلاً من المصادر الإلكترونية والتسهيلات الفنية المرتبطة بإنتاج المعلومات واستخدامها كما أنها تمثل تطوراً لنظم وبحث واسترجاع المعلومات"^٢.

فالتحول الرقمي والتكنولوجي هو الذي يعتمد بصورة أساسية على برامج الحواسيب، ويفرز أشكالاً ونماذج حديثة في حقل الإبداع والإنتاج والنشر، ويؤثر على بنية وسائل الاتصال ومجتمع المعرفة.

وتعرف الملكية لغة بأنها احتواء الشيء والقدرة على التصرف فيه بانفراد، أما اصطلاحاً عند الفقهاء فيقصد بها العلاقة الشرعية بين الإنسان والشيء، والتي ترتب له حق التصرف فيه وتحجز الغير عن هذا التصرف، وهو قدرة يثبتها الشرع ابتداءً على التصرف إلا لمانع، وتعريفها عند الحكماء هو هيئة تفرد للشيء بسبب ما يحيط به وينقل بانتقاله^٣.

وعلى هذا الأساس فإن حق الملكية هو أوسع الحقوق العينية نطاقاً، بل هو جمع هذه الحقوق العينية، وعنه تتفرع جميعاً، فمن له حق الملكية على شيء كان له حق استعماله وحق استغلاله وحق التصرف فيه وبذلك يستجمع كل السلطات التي يعطيها القانون للشخص على الشيء.

وتقسم حقوق الملكية الفكرية إلى ملكية أدبية وصناعية:

١. مصطلح الملكية الأدبية يشمل: حق المؤلف والحقوق المجاورة.

٢. مصطلح الملكية الصناعية يشمل: العلامات التجارية والأسماء التجارية براءات الاختراع، نماذج المنفعة، النماذج والرسوم الصناعية، بيانات المصدر، تسميات المنشأ المؤشرات الجغرافية، التصاميم للدوائر المتكاملة، الأسرار التجارية والمنافسة غير المشروعة، الأصناف النباتية الجديدة^٤.

وعلى ضوء ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين ندرس في المطلب الأول ماهية الملكية الفكرية ونخصص المطلب الثاني لدراسة ماهية حقوق المؤلف.

المطلب الأول

ماهية الملكية الفكرية

ترجع نشأة مفهوم الملكية الفكرية إلى عصر الثورة الصناعية في أوروبا وأثرها الواسع في دول العالم، حيث تعددت الاختراعات الصناعية والإنتاجات الفكرية، مما دفع بالدول المنتجة إلى التنادي لوضع الاتفاقيات في سبيل حماية حقوق الصناعيين والتجار والمبدعين، ويعتقد أن أول بذرة للمفهوم برزت في شمال إيطاليا في عصر النهضة، ثم أخذت الدول تنضم إلى الاتفاقيات والالتزام بها، وتضع تشريعات وتعقد مؤتمرات عالمية في محاولة الحماية حقوق الملكية الفكرية، فالملكية الفكرية مصطلح يعني سلطة تخول لشخص على شيء غير مادي (معنوي)، وهو ما يتعلق بالفكر والنتاج الفكري وغير ذلك^١.

ويعرف مفهوم الملكية الفكرية بأنه: "حق الإنسان في إنتاجه العلمي والأدبي والفني والتقني ليستفيد من ثماره وآثاره المادية والمعنوية، وحرية التصرف فيها والتنازل عنها واستثمارها^٢. وتعرف الملكية الفكرية أيضاً بأنها ثمرة الإبداع والاختراع، ويسمىها بعض القانونيين بالملكية الذهنية؛ لأنها ترد على نتاج ذهبي ومثلها حق المؤلف على مؤلفاته، وحق المخترع على اختراعه، وحق التاجر في علامته التجارية... وغير ذلك.

فالعنصر المشترك بين معظم أنواع الملكية هو أن للمالك الحرية المطلقة في استعمال ملكيته أو فيمنع الآخرين من استعمالها وذلك في نطاق ما يسمح به القانون، ويقتصر استعمال مصطلح الملكية الفكرية في أيامنا الحاضرة على أنواع الملكية التي يبدعها الفكر الإنساني.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لم تحدد عبارة الملكية الفكرية بشكل واضح واختارت الدول التي قامت بصياغة مشروع الاتفاقية أن تقدم لائحة حصرية بالحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية، وهذه الحقوق تشمل بحسب الفقرة ٨ من المادة ٢ من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في استكهولم في ١٤ تموز ١٩٦٧ ما يلي^٣:

١. المصنفات الأدبية والفنية والعلمية.
٢. انجازات الفنانين القائمين بالأداء والفونوغرامات وبرامج الإذاعة والتلفزيون.
٣. الاختراعات في جميع مجالات الاجتهادات الإنسانية.
٤. الاكتشافات العلمية.
٥. الرسوم والنماذج الصناعية.
٦. العلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء والسمات التجارية.
٧. الحماية من المنافسة غير المشروعة.
٨. جميع الحقوق الأخرى الناتجة عن النشاط الفكري في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية.

ويمكن للباحث القول أن الملكية الفكرية بوجه عام هي القواعد القانونية المقررة لحماية الإبداع الفكري ضمن مصنفات مدركة الملكية الفنية والأدبية أو حماية العناصر المعنوية للمشاريع الصناعية والتجارية (الملكية الصناعية)، وهي تنقسم بوجه عام أيضاً إلى^٤.

المطلب الثاني

ماهية حقوق المؤلف

إذا مثلنا حقوق الملكية الفكرية كعملة ذات وجهين فإنّ الوجه الثاني بلا ريب هو حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والتي تعتبر بمثابة الخزان الفكري والمعرفي للبشرية فمن خلالها يتجسد الإبداع الإنساني في مختلف صورته أدبياً وفناً وحتى علوماً، وعبرها تقاس قيمة الحضارات وقوتها وازدهارها نظراً لمساهمتها في تعزيز الرفاهية والتقدم لأي دولة أو أي شعب وقد أدركت مختلف الدول أهمية هذه الحقوق.

ولم يحظ هذا الحق بالحماية التشريعية سواء على الصعيد الاقليمي او على الصعيد الدولي، إلا مؤخراً، بعد التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ينعم به العالم منذ سنوات، ولم يكن يخطر على بال أحد، فقد أصبحنا نرى انتقال المعلومات بين دول العالم بسرعة مذهلة وربما يكون في هذا الانتقال احيانا اعتداء على حقوق الآخرين وانجازاتهم، ومنها حق المؤلف.

لذا فقد غدت الحاجة ماسة الى ايجاد قانون فعال لحماية هذه الحقوق والمحافظة عليها من أي اعتداء، وتتميز الدول المتحضرة عن غيرها من الدول، بصورة خاصة في محافظتها على حقوق مواطنيها وكون القانون فيها ليس من اجل المحافظة على الامن وحماية الحرية وتحقيق العدالة فقط، وانما ايضاً لمسايرة التطور الحضاري مع المحافظة على الحقوق، الامر الذي يستدعي تطوير القوانين في هذه الدول لتتناسب وتلتام مع تلك التطورات^(١٠).

ولهذا الغرض بادرت إلى وضع التشريعات لحمايتها من أي تعدي أو قرصنة قد تتعرض لها وامتدت مبادرات الحماية لتشمل النطاق الدولي عبر اتفاقيات دولية متعددة الأطراف تهدف إلى تكريس الحماية الدولية لها.

تعد حقوق المؤلف هي ثمرة انتاج العقل البشري، واحد الحقوق التي تعد لصيقة بشخصية الانسان، والذي يهدف الى حمايتها، والحفاظ عليها من الاعتداء لاسيما انها عصاره فكره وثمره ابداعه الذهني، وحيث كل حق يمنحه القانون للفرد يجب ان يقترن بحماية قانونية للحفاظ عليه^(١١).

تعتبر حقوق المؤلف من بين الحقوق الأساسية للملكية الفكرية وهي بمثابة حجر الزاوية لموضوع الملكية الأدبية والفنية إن لم تكن عمودها الفقري^(١٢)، وإبرامت الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف بجنيف في ٠٦/٠٩/١٩٥٢ المعدلة في باريس في ٢٤/٠٧/١٩٧١ انتظر الفقه تخصيص هذه الاتفاقية لبند خاص يتناول تعريف حقوق المؤلف، بيد أن هاته الاتفاقية جاءت خالية من هذا البند حيث اكتفت في ديباجتها بتكليف حقوق المؤلف كحقوق فردية الغاية منها تشجيع وتنمية الآداب والفنون والعلوم وتسهيل انتشار الفكر وتعزيز التفاهم الدولي وتصنيف المادة الأولى منها أنّ هذه الحقوق ترد على الأعمال الأدبية والعلمية والفنية المبتكرة من المؤلفين وتكفل حماية مصالح المؤلف المادية والمعنوية كما هي محددة في المادتين الرابعة ثانياً والمادة الخامسة منها^(١٣).

وسارت في اتجاه نفسه اتفاقية تريبس حيث أغفلت في المادة التاسعة منها وضع تعريف لحقوق المؤلف كما يستنتج ذلك من نصها أين أحالت تحديد هذه الحقوق إلى اتفاقية برن وملحقها، وأضافت في الفقرة الثانية منها أن الحماية القانونية لحقوق المؤلف تنصب على الأشكال وليس على الأفكار أي أن الحماية لا تكون محققة إلا إذا تم تثبيت المصنّف في دعامة مادية.

كما وسعت هذه الاتفاقية من نطاق محل هذه الحقوق ليمتد إلى برامج الحاسوب سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة وكذلك إلى البيانات المجمعة أو قواعد البيانات سواء أكانت في شكل مقروء آلياً أو أي شكل آخر إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها وهذه الحماية لا تشمل البيانات أو المواد في حد ذاتها ولا تخل بحقوق المؤلف المتعلقة بهذه البيانات أو المواد ذاتها.

المبحث الثاني

واقع حقوق الملكية الفكرية واثراها في ظل التحول الرقمي

ينصرف إستغلال حقوق المؤلف إلى حقوق أدبية أو معنوية، وحقوق مادية أو مالية، وهذا في ظل البيئة الرقمية والتطور غير المسبوق في عالم التكنولوجيات الحديثة التي عرفها العالم، فقد ساهمت التكنولوجيا

الحديثة والتحول الرقمي في ظهور طرق جديدة الكترونية لنشر الأعمال الفكرية في البيئة الرقمية، غير أن ذلك سمح بظهور أشكال أخرى للاعتداءات الواقعة على حقوق الملكية الفكرية^(١٤). وعلى ضوء ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين ندرس في المطلب الاول النشر الالكتروني لحقوق الملكية الفكرية ونخصص المطلب الثاني لدراسة التعدي على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

المطلب الاول

النشر الالكتروني لحقوق الملكية الفكرية

يعد النشر الالكتروني إحدى الصور الحديثة لنقل المعلومات، فهو عبارة عن نشر المعلومات التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات والبرامج في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها. ويعرف النشر الالكتروني في ثلاث أشكال يراها جوهرية:

١. استخدام الحاسب الآلي لتسهيل إنتاج المواد التقليدية.
 ٢. استخدام الحاسب الآلي ونظم الاتصالات لتوزيع المعلومات الكترونياً عن بعد.
 ٣. استخدام وسائط تخزين الكترونية^{١٥}.
- وعليه فإن مفهوم النشر الالكتروني مرتبط بالتكنولوجيا الحديثة للمعلومات وخاصة الحاسبات الالكترونية فهي تضيف على النشر صفة الالكترونية، حيث تستخدم هذه التكنولوجيا في كافة عمليات إنتاج الرسالة الفكرية من تأليف، تجهيز، توزيع وتداول^{١٦}.
- وللنشر الالكتروني العديد من المميزات نذكر منها سهولة البحث، وجود إمكانية الطباعة، استخدام الوسائط المتعددة، إمكانية التعرف على معاني الكلمات والمصطلحات، سهولة استخدام المحتوى الالكتروني في التعليم والتدريب، توفير الحيز المكاني للنشر الذاتي^{١٧}.
- وفرضت التقنيات الحديثة نفسها على حقوق الملكية الأدبية والفنية، سواء من حيث محلها أو مضمونها بما توفره من أشكال جديدة للتعبير الفني، وبما تتبجه من وسائط الكترونية، ينبغي أن تؤدي بحسب الأصل إلى تدعيم الحماية القانونية لحقوق المؤلف في جانبها الأدبي والمالي، غير أن ما حدث هو تنامي احتمالات الاعتداء على هذه الحقوق.

ويتم ترقيم المصنفات وفقاً لصورتين، الأولى بسيطة والثانية تفاعلية، وبالتالي فإن الحقوق الواردة للمؤلفين والمبدعين، تمنح لهم إمكانية استغلال مصنفاتهم تجارياً لكل وسائل الاستغلال المتاحة، وأي تصرف في هذه الأعمال تسجيل سمعي بصري، بث حصة خاصة بهيئات الإذاعة السمعية أو السمعية البصرية... بدون ترخيص أو إذن من أصحاب الحقوق يشكل اعتداء (جنحة تقليد معاقب عليها قانوناً).

كما يضمن قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة حماية لمصنفاتهم من أي اعتداء يمكن أن يقع عليها دون ترخيص من صاحب الحق بواسطة عقوبة مدنية وجزائية لجنة التقليد، وتقوم المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية (WIPO) بدور فعال في هذا الشأن، بوضع مشروع وثيقتين دوليتين جديدتان تكملان عملية البث الرقمي.

وقد تم صياغة معاهدة جديدة لحقوق الطبع والنشر تابعة للمنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية (WCT) والتي سميت بمعاهدة الانترنت الأولى، ومعاهدة لعمليات الأداء والفونوجرام (WPPT) والتي سميت بمعاهدة الانترنت الثانية، ذلك لأن هاتين المعاهدتين قد جاءت نتيجة المستجدات التي يشهدها العالم في الأونة الأخيرة، وكان الحل الذي افترضته هاتان المعاهدتان هو توسيع نطاق الحق الحالي في الاتصالات إلى الجمهور العام^{١٨}.

إضافة إلى دور التكنولوجيا الحديثة في نشر حقوق الملكية الأدبية والفنية، فقد أصبحت وسائل استغلال الحقوق الصناعية الكترونياً شائعة نظراً للاتجاه نحو الاستخدام الآلي في إنجاز الأنشطة المختلفة للإنسان بنشرها مطبوع أو مخطوط أو بعبارة أخرى يمهّد لقيام مفهوم جديد للمجتمعات، وهو المجتمع اللامركزي، أو المجتمع الرقمي.

حيث بفضل البث أو النشر الرقمي، أصبح أصحاب الحقوق الصناعية يستغلون حقوقهم المادية بأنفسهم، أو عن طريق عقود التراخيص، من أجل إتاحة ابتكاراتهم على الشبكة بواسطة التقنيات الحديثة (الحاسوب)^{١٩}. ويقصد بالنشر الإلكتروني في هذه الحالة، استخدام الكمبيوتر بدلاً من أساليب الطباعة التقليدية في توزيع المعلومات والبيانات، ويمكن القول أن مفهوم النشر الإلكتروني لا يقتصر على الأعمال التي يتم إنتاجها على نحو مطبوع، كما أن هذه الأعمال تشمل الأعمال التي يمكن نقلها عبر الوسائل الرقمية مثل برامج الكمبيوتر وملف المقطوعات الصوتية والصور الرقمية، إن اللجوء إلى مصادر المعلومات المحسبة قد يشكل حلاً مثالياً للقضاء على مشكلة ضيق المكان للمعلومات التقليدية التي تعاني منها المكتبات ويتيح فرصة استخدامها من قبل أكبر عدد من الباحثين من خلال سهولة التوزيع وسرعته إضافة إلى قلة التكاليف بالنسبة للنشر الإلكتروني.

إلا أن النشر الإلكتروني في مجال الملكية الصناعية لا يشمل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية فحسب إنما يشمل أيضاً نوعاً آخر من الحقوق وهي العلامات والأسماء التجارية، والحقوق التجارية بصفتها حقوق محمية بموجب قانون الملكية الصناعية نجد كذلك تطبيقات عديدة على الشبكة، وذلك عن طريق استغلال الحق المادي لأصحاب العلامات التجارية في العالم الافتراضي سواء من طرفهم أو بالتنازل عن الحق المادي للأشخاص أخرى وهو ما يعرف بالاستغلال أو الترخيص، وقد أصدرت عدة قرارات تقضي بأن استعمال علامة الغير الشركة ما والمنشورة على الشبكة لغرض إجراء تخفيضات مثلاً بالنسبة لسلعها أو خدماتها، من طرف الغير بعد تقليد لتلك العلامة.

ونجد إذن إمكانية تطبيق حقوق الملكية الصناعية وخصوصاً فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية عن طريق مختلف السلع والخدمات المعروضة مباشرة على الشبكة، وقد أصدرت عدة قرارات تقضي بأن استعمال علامة الغير لشركة ما والمنشورة على الشبكة لغرض إجراء تخفيضات مثلاً بالنسبة لسلعها أو خدماتها، من طرف الغير بعد تقليد لتلك العلامة، ونجد إذن إمكانية تطبيق حقوق الملكية الصناعية وخصوصاً فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية عن طريق مختلف السلع والخدمات المعروضة مباشرة على الشبكة، وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الملكية الصناعية محمية داخل حدود الدولة المسجلة فيها فقط، وعليه لا تستطيع تطبيق العقوبة على تقليد حقوق الملكية الصناعية على الشبكة الرقمية ككل كونها تمثل العالم وليس لها حدود جغرافية معينة، مما يخلق هذا القانون بعض المشاكل التي يطرحها تداول الحقوق المحمية بصفة عامة والحقوق التجارية بصفة خاصة^{٢٠}.

المطلب الثاني

التعدي على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

إن صور وأشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في نطاق البيئة الرقمية متعددة، ويتعذر حصر هذه الأشكال التي يجمع بينها أنها تتضمن نوعاً من القرصنة الفكرية الإلكترونية، حيث يتم الاعتداء على الحقوق التي تخولها المصنفات باستخدام جهاز الكمبيوتر، وبصفة خاصة شبكة الإنترنت^{٢١}.

فجرائم الاعتداء على المصنفات المنشورة بكل أنواعها على شبكة الإنترنت لها العديد من الصور نذكر منها قرصنة الكتب التي عرفت زيادة كبيرة بعد شعبية أجهزة القراءة الإلكترونية عن طريق عرض تنزيل نسخ

من الكتب الالكترونية بأسعار أقل من سعرها الأصلي، بل إن بعض هذه الكتب أصبحت متوفرة قبل نشرها رسمياً، وتهدد تلك الممارسة بخسارة دور النشر والمؤلفين لملايين من الأموال، بالإضافة إلى المخاوف من أنها قد تؤدي إلى أضرار كبيرة في قطاع النشر الالكتروني مثلما يحدث في مجال ما يعرف باسم مشاركة الملفات" في مجال الموسيقى. وقد شكلت جمعية الناشرين البريطانية موقعا يتيح للمؤلفين الإبلاغ عن المواقع غير قانونية، ففي أسبوع واحد تلقى موقع الجمعية واسمه موقع انتهاك حقوق النشر، ٨٣١ تقريراً عن الانتهاكات، وأصدر ٢١٩٤ تحذيراً بإغلاق المواقع، وقد صدر في العام ٢٠١١ حوالي ٣٢ ألف أمر بالإغلاق^{٢٢}.

وبالنسبة للمصنف السمعي أو السمعي البصري الرقمي، فإنه يتعرض لنفس الانتهاكات فالقرصنة الآن بإمكانهم سماع أغنية أو مشاهدتها مع الفيديو كليب، أو مشاهدة فيلم بكامله أو إعادة تثبيته على قرص ووضع في صفحة الواب الخاصة به ليستفيد منها كل من دخل الموقع.

وعليه فقد تعددت أنماط التقليد والاضرار بالملكية الفكرية عبر البيئة الرقمية، وذلك نسبة لما اتصفت به هذه الجرائم من ديناميكية التغيير والتطور^{٢٣}، فمثلاً جريمة قرصنة البرامج والبيانات الالكترونية الهادفة لإعادة إنتاجها أو نسخها للاستفادة منها، أو بيعها للحصول على منفعة مادية منها^{٢٤}.

وقد سهلت الرقمنة عملية جمع وتبادل المعلومات، إلا أنها خلقت العديد من الصعوبات في سبيل حماية الحقوق الفكرية لأصحابها، خاصة الموجودة منها في البيئة الرقمية والتي أصبحت عرضة للقرصنة الالكترونية، الأمر الذي جعل التشريعات الوطنية والدولية أمام تحديات كبرى للخروج بأنظمة قانونية فعالة وكفيلة بحماية حقوق الملكية الفكرية من الاعتداءات الناجمة عن البيئة الرقمية.

الخاتمة

إن تداول المصنفات والملكية الفكرية عبر الانترنت ينجم عنه العديد من المشاكل، وذلك نظراً لخصوصية البيئة الرقمية وما ينجم عنها من اعتداءات، إلا أن القانون الداخلي والتشريع الدولي عمل على حماية أصحاب هذه الحقوق، بالرغم من كون هذه الحماية غير كافية أمام التطور التكنولوجي الرهيب.

وتوصلنا من خلال ما سبق لجملة من النتائج والتوصيات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. تطور معدل الجرائم المرتكبة في البيئة الرقمية بالرغم من المساعي الوطنية والدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية.
٢. قصور التشريعات الوطنية والدولية في سن قوانين فعالة وكفيلة بحماية أصحاب الملكية الفكرية من جرائم البيئة الرقمية.
٣. نقترح إضفاء الحماية القانونية على المصنفات متعددة الوسائط، بإدراجها في تقنين الملكية الفكرية.
٤. ضرورة استحداث نصوص قانونية جديدة خاصة بالجرائم المرتكبة على الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، تكثيف التعاون الدولي لردع هذه الجرائم.
٥. ضرورة اعتبار أن الملكية الفكرية في القرن الحالي تعد محركاً قوياً يدفع عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تنمية رأس المال البشري في تكوين أفراد قادرين على توليد الإبداع وتوليد العائدات وتعزيز الثقافة وهذا ما سينعكس على البحث العلمي وتطوره في المجتمع.
٦. نوصي بالعمل على وضع أنظمة نموذجية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وذلك من خلال تحديث قوانينها وتشريعاتها الوطنية في هذا المجال، هذا إلى جانب وضع عقوبات رادعة على المخالفين الحقوق الملكية الفكرية والتأليف في ظل تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوربية والأمريكية والآسيوية والأفريقية القاهرة دار غريب، ٢٠٠١.
٢. جورج جبور، حقوق المؤلف في الملكية الفكرية، الطبعة الاولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦.
٣. الزهراء العناني ، نبيل عنكوش ، تميم الأرشيف في البيئة الرقمية : دراسة في المفاهيم والأدوات ، بحث منشور ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٤٩ ، ٢٠١٨ .
٤. سعد محمد المحرسي ، الاتصالات والمعلومات والتطبيقات الرقمية، الإسكندرية ، دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠.
٥. السيد السيد النشار النشر الالكتروني، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٦. سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي ، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، مع ٢، القاهرة المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.
٧. صلاح زين الدين المدخل إلى الملكية الفكرية.. نشأتها ومفهومها ونطاقها، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، ٢٠٠٦.
٨. عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الثامن القاهرة، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٦.
٩. عبد الرزاق يونس، أمن المعلومات الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية في فضاء إلكتروني، بحث مشارك في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ، الرباط، ٢٠١٠.
١٠. عبد الوهاب عرفة، قانون حق المؤلف وتعديلاته، مكتبة الاشعاع القانونية، مصر، ١٩٩٧.
١١. عجة الجيلالي، حقوق الملكية الفكرية، ط١، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠١٥.
١٢. كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيات الحديثة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٦.
١٣. محذب رزيقة، النشر الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية ودورها في تنمية البحث العلمي لدى طلاب قسم علم النفس المقبلين على التخرج، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٧ ٢٠١٦.
١٤. محمد السيد محمود فودة حقوق الملكية الفكرية نشأتها الواقع والمستقبل، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، الشارقة ، نوفمبر ٢٠٠١.
١٥. محمد خليل يوسف أبو بكر، حق المؤلف في القانون، الطبعة الاولى ، دار مجد للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨.
١٦. مليكة عطوي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت دراسة وصفية تحليلية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة دالي براهيم الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١٧. يوسف علاء الدين، سي حمدي عبد المؤمن الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد الاول، العدد الاول، ٢٠١٨.

(١) أحمد بدر، جلال الغندور، ناريمان إسماعيل، السياسة المعلوماتية واستراتيجية التنمية دراسات شاملة لمصر والوطن العربي وبعض البلاد الأوربية والأمريكية والآسيوية والأفريقية، القاهرة، دار غريب، ٢٠٠١، ص ٢٩٣.

(٢) الزهراء العناني، نبيل عنكوش، تثمين الأرشيف في البيئة الرقمية : دراسة في المفاهيم والأدوات ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤٩، ٢٠١٨، ص ١٣٥.

(٣) سعد محمد المحرسي، الاتصالات والمعلومات والتطبيقات الرقمية، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٠، ص ٩٧.

(٤) عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الثامن القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ٢٥٧.

(٥) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، القاهرة المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١، ص ٥.

(٦) محمد السيد محمود فودة، حقوق الملكية الفكرية نشأتها الواقع والمستقبل، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الشارقة، نوفمبر ٢٠٠١، ص ١٤.

(٧) صلاح زين الدين، المدخل إلى الملكية الفكرية، نشأتها ومفهومها ونطاقها، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٤.

(٨) عبد الرزاق يونس، أمن المعلومات الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية في فضاء إلكتروني، بحث مشارك في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، الرباط، ٢٠١٠، ص ٢٥.

(٩) محمد السيد محمود فودة حقوق الملكية الفكرية نشأتها الواقع والمستقبل، المرجع السابق، ص ١٩.

(١٠) محمد خليل يوسف أبو بكر، حق المؤلف في القانون، الطبعة الاولى، دار مجد للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٠.

(١١) عجة الجبالي، حقوق الملكية الفكرية، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠١٥، ص ٢١.

(١٢) السيد عبد الوهاب عرفة، قانون حق المؤلف وتعديلاته، مكتبة الاشعاع القانونية، مصر، ١٩٩٧، ص ١٥٣.

(١٣) جورج جبور، حقوق المؤلف في الملكية الفكرية، الطبعة الاولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦، ص ٧٨.

(١٤) عجة الجبالي، حقوق الملكية الفكرية، المرجع السابق، ص ٢٨.

(١٥) كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيات الحديثة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٥.

(١٦) السيد النشار، النشر الالكتروني، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥٢.

(١٧) محذب رزيقة، النشر الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية ودورها في تنمية البحث العلمي لدى طلاب قسم علم النفس المقبلين على التخرج، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٧، ٢٠١٦، ص ١٧٠.

(١٨) كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيات الحديثة، المرجع السابق، ص ٢٧.

(١٩) كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيات الحديثة، المرجع السابق نفسه، ص ٣٤.

(٢٠) كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيات الحديثة، المرجع السابق، ص ٣٧.
(٢١) يوسف علاء الدين، سي حمدي عبد المؤمن الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد الاول، العدد الاول، ٢٠١٨، ص ٢٢٥.

(٢٢) يوسف علاء الدين، سي حمدي عبد المؤمن المرجع السابق، ص ٢٢٨.
(٢٣) كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيات الحديثة، المرجع السابق، ص ٧٩.
(٢٤) مليكة عطوي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت دراسة وصفية تحليلية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة دالي براهيم الجزائر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٢٣٣.

